

**كلمة تونس نيابة عن المجموعة العربية خلال الاجتماع الخامس لفريق العمل حول أهداف التنمية المستدامة (نيويورك، في 25 نوفمبر 2013)**

**بتلوها السيد الياس الاكحل**

**مستشار بالبعثة التونسية لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك**

**شكرا سيدي الرئيس،**

يشرفني ان ألقى هذه الكلمة نيابة عن المجموعة العربية التي تضم صوتها للبيان الذي ألقاه ممثل فيجي نيابة عن مجموعة ال77 زائد الصين.

في البداية أود أن أتوجه إلى فريق العمل الفني بالشكر لإعداده ورفقات قيمة حول المسائل المطروحة للدرس.

**سيدي الرئيس**

إن المجموعة العربية، إذ تتابع باهتمام تقدم أشغال فريق العمل حول أهداف التنمية المستدامة فإنها تود تقديم أهم الملاحظات والأفكار الأولية التالية بخصوص المواضيع المعروضة للدرس في اجتماع اليوم والمتعلقة بالتصنيع وبتطوير البنية التحتية بما في ذلك الطاقة و مسائل الإقتصاد الكمي والنمو الإقتصادي المستدام والشامل، على أن يتم إعداد وتقديم موقف عربي شامل ومتكامل بشأن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

**وفيما يلي نقدم أهم هذه الملاحظات والمقترحات الأولية:**

**أولاً/** تؤكد المجموعة العربية من جديد الإلتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبذل كافة الجهود لتحقيقها وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة وفي ظل توفر البيئة الدولية التمكينية المناسبة، مع مراعاة كل دولة حسب ظروفها وأولوياتها في التنمية.

**ثانيا/ تطوير البنية التحتية:** تعتبر المجموعة العربية تطوير وتحديث البنية التحتية شرطا رئيسيا وأساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك لتنمية الصناعة ولتحسين الإنتاجية الزراعية والخدمات العامة الكافلة بتحقيق العدالة الجهوية وخلق مواطن الشغل اللائقة والقضاء على الفقر والجوع خاصة في المناطق الريفية.

وقد أظهر تقرير قام به البنك الدولي مؤخرا أن المنطقة العربية تحتاج إلى إستثمار ما بين 75 و100 مليار دولار سنويا في البنية التحتية للمحافظة على معدلات النمو التي تحققت في السنوات الأخيرة ولتعزيز القدرة التنافسية في العالم العربي بينما أظهر تقرير ثان أعده البنك الدولي أن القارة الإفريقية تحتاج إلى ما يقارب الـ 93 مليار دولار سنويا لتقليص الفجوة في بنيتها التحتية. وتشمل هذه الإستثمارات قطاعات عديدة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء والطاقة والتعليم والنقل والاتصالات، بينما تبلغ الفجوة التمويلية لهذه الإستثمارات في المنطقة العربية مستوا مرتفعا يقدر بـ 40 مليار دولار سنويا في وقت تتعرض فيه ميزانيات الحكومات إلى ضغوطات.

وفي إطار التصدي لهذه التحديات الجسام التي تواجهها الدول النامية في قطاع البنية التحتية بسبب الفجوة التمويلية وضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويل الخدمات الأساسية والبنية التحتية، يتعين على مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة، في إطار الشراكة العالمية التي نتطلع لإرسائها، المساعدة في هذا المجال وتخفيف المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص للمشاركة في تمويل التنمية المستدامة.

كما تطلب المجموعة العربية من الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها بما في ذلك تخصيص 0.7 % من دخلها القومي لمساعدات التنمية الرسمية وكذلك الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في مخرجات القمم والمؤتمرات الأممية، بما فيها الاجندة 21 وتوافق مننري.

كما تؤكد المجموعة العربية على أهمية دعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والأمن والعدالة الدولية خاصة في المنطقة العربية، بما في ذلك إنهاء الإحتلال وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الإحتلال وإصلاح البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية التي دمرها الإحتلال، وفقا للمبدأ 23 من مبادئ مؤتمر ريو ووضع إطار زمني لذلك. وتقتصر المجموعة العربية إدراج هذا الهدف أي " إنهاء الإحتلال وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الإحتلال وإصلاح البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية التي دمرها الإحتلال" ضمن الأهداف والمؤشرات التي يتعين على فريق العمل تقديمها إلى الجمعية العامة ضمن التوصيات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

**ثالثا/ الطاقة:** تقدر المجموعة العربية الدور الهام والإنعكاسات الإيجابية للبتروول على التنمية خلال العقود الماضية، في العالم وفي المنطقة العربية التي تحتوي على قرابة الـ 50 % من احتياطي النفط . كما تؤكد المجموعة العربية من جديد انضمام دول المنطقة إلى الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، تؤكد على حق جميع الدول في تنوع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية في مجال الإستخدامات السلمية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

كما تؤكد على أهمية إحترام سيادة الدول والشعوب على مواردها الطبيعية وكذلك على عدم وضع عوائق أو التزامات تحد من الصادرات أو الانشطة الإنتاجية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تدعم المجموعة العربية وضع آلية دولية لتسهيل نقل واستخدام التكنولوجيا بما في ذلك التكنولوجيا المتعلقة بمجالات الطاقة ووضع سقف زمني لذلك.

**رابعا/ التصنيع :** تعتبر المجموعة العربية أن التصنيع ليس مجرد واحد من عدة خيارات للدول النامية بما فيها المنطقة العربية، ولكن في واقع الأمر يعتبر التصنيع الخيار الأفضل لخلق الكمية الأكبر من فرص العمل (6 ملايين سنويا حتى سنة 2020) التي ستكون لازمة في العقود المقبلة لمواجهة التحديات الإجتماعية والإقتصادية ولاستيعاب اليد العاملة العربية الوافدة حديثا إلى سوق الشغل وامتصاص جزء من معدلات البطالة الحالية (حيث وصل عدد العاطلين العرب إلى 20 مليون عاطل بمتوسط بطالة يتجاوز 16 % وهو أسوأ معدلات البطالة في العالم). والتصنيع هو المفتاح الأكثر فعالية كذلك للقضاء على الفقر وللمساعدة في معالجة عدم المساواة والتحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة. والصناعة هي وسيلة هامة كذلك لتطوير التكنولوجيا والابتكار.

واستدامة الصناعة مرتبطة بتوفر بيئة تمكينية وطنية ودولية ملائمة (لذلك تدعم المجموعة العربية اعتماد مؤشرات واهداف خاصة بتطوير وتنويع الصناعات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة تتضمن مؤشرات تتعلق بتوفر البيئة الدولية التمكينية الملائمة (خاصة في مجالات التجارة الدولية والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات).

## **خامسا/ مسائل الإقتصاد الكمي**

**1-5 النظام المالي العالمي:** تعرب المجموعة العربية عن القلق البالغ من تداعيات الازمة المالية والإقتصادية الدولية الاخيرة على تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية وتدعو إلى تقوية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وجعلها أكثر استقرارا وشمولية (inclusive). وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة العربية وجود مؤشرات لقياس شمولية واستقرار النظام المالي العالمي ضمن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

**2-5 التجارة الدولية :** تدعو المجموعة العربية لإنهاء جولة الدوحة للتنمية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في أسرع وقت ممكن على أن تضمن الإلتزامات الجديدة لجولة الدوحة وجود نظام تجاري عادل يضمن تسهيل تنقل اليد العاملة وزيادة نفاذ منتجات الدول النامية في الاسواق العالمية وخاصة صادرات الدول العربية فرادى وجماعات وكذلك صادرات الدول التي تشهد عجزا تجاريا هيكليا. كما تدعو المجموعة العربية إلى تسهيل انضمام الدول النامية غير الاعضاء إلى المنظمة العالمية للتجارة عبر مراجعة شروط انضمامها وفق مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية لفائدة الدول النامية بما يضمن تسريع المفاوضات الخاصة بالانضمام مع العمل على وضع سقف زمني لمسار هذه المفاوضات.

**3-5 المديونية الخارجية :** من المتوقع أن تزداد احتياجات الدول النامية للديون لتمويل أهداف التنمية المستدامة في ظل ضآلة مواردها المالية. وهو الأمر الذي يتطلب توفر إدارة جيدة للمديونية لتفادي أزمات المديونية وتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر. و تدعو المجموعة العربية في هذا الصدد لإيجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية لتفادي حدوث المزيد من أزمات المديونية بما في ذلك إلغاء ديون الدول النامية وإعادة هيكلتها وكذلك عبر تحويل قسط من ديون الدول النامية إلى استثمارات في بنيتها التحتية ولتمويل أهداف التنمية المستدامة.

كما تدعو المجموعة العربية إلى مراجعة أممية لوكالات التصنيف الائتماني العالمية وإلى إخضاعها إلى معايير أكثر شفافية. حيث أكدت الازمة المالية العالمية تآكل مصداقية وكالات التصنيف الائتماني العالمي بسبب إصدارها درجات عالية على منتجات مالية محفوفة بالمخاطر بشكل مفرط. كما أدت عمليات خفض ومراجعة التقييمات السيادية لعدد من الدول في العالم خلال السنوات الماضية إلى انعكاسات سلبية على تدفق الإستثمار وكذلك على كلفة تمويل التنمية.

### **سبدي الرئيس،**

تود المجموعة العربية أن تؤكد لكم مجددا استعدادها للمساهمة البنائة في إنجاح أشغال فريق العمل حول أهداف التنمية المستدامة.

وشكرا